كيري : كوريا الشمالية تشكل تهديداً صريحاً للعالم

جون كيري

بكين – «وكالات» : اعلن وزير الخارجية الاميركي جون كيري في بكين الاربعاء ان كوريا الشمالية «تشكل تهديدا صريحا» للعالم»، وذلك بعد ان اجرت بيونغ يانغ تجربتها النووية الرابعة في مطلع يناير.

وتسعى واشنطن الى الحصول على رد قاس من الامم المتحدة على تجربة بيونغ يانغ للقنبلة هيدروجينية، شكك الخبراء فيها، مع تشديد العقوبات.

لكن الصين الحليف الرئيسي لبيونغ يانغ دبلوماسيا وتجاريا مترددة، رغم ان العلاقات بين البلدين متوترة منذ اصرار كوريا الشمالية على القيام بتجارب نووية.

وصرح كيري خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الصيني وانغ يي ان الدولتين اتفقتا على «تسريع جهودهما» لتسوية خلافاتهما حول قرار جديد.

لكنه اقر بانهما لم تتفقا «بدقة على معاييره».

واضاف كيري ان «الولايات المتحدة ستبذل كل الجهود لحماية بلادنا واصدقائنا وحلفائنا في العالم». مضيفا ان واشنطن وبكين «متفقتان على اهمية صدور قرار من الامم المتحدة» في هذا الشان وعلى «تسريع جهودهما» لتحقيق ذلك.

وقال وانغ ان الصين دعمت ايضا تحركا جديدا لمجلس الامن لكنه اضاف انه «من الضروري عدم احداث توتر جديد للوضع».

واعلن كيري ان للصين «امكانات لمساعدتنا في مواجهة هذا التهديد» مشيرا الى ان بكين هي المساعد الاساسي لنظام بيونغ يانغ وبالتالي هي قادرة على ممارسة ضغوط على «حركة السفن» و«تبادل الموارد».

واكد وانغ انه يرفض «كافة الافتراضات التي لا اساس لها او تحوير لموقف الصين» مشددا على ان الصين ملتزمة بنزع الاسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية.

وغالبا ما تدعو الصين الى التهدئة في المنطقة والى استئناف المحادثات السداسية التي تضم الكوريتان والصين والولايات المتحدة وروسيا واليابان.

وقال وانغ ان «الهدف هو اعادة الملف النووي لشبه الجزيرة الكورية الى المسار الصحيح في المفاوضات».

وتابع ان «العقوبات ليست هدفا بحد ذاته».

واعلن الرئيس الصيني شي جنبينغ الذي التقى كيري بعد ظهر الاربعاء انه «يشكل عام عندما تعمل الصين والولايات المتحدة معا بامكاننا انجاز امور جيدة».

في حين وصل كيري الى بكين الثلاثاء عنونت صحيفة «تشاينا دايلي» مقالا بعبارة «آمال الخبراء حول زيارة كيري للصين ضئيلة».

و قالت وكالة شينخوا الرسمية في تعليق ان الولايات المتحدة مسؤولة عن الوضع في شبه الجزيرة الكورية بسبب «عدائيتها» و«عقلية الحرب الباردة».

واضافت ان اعمال واشنطن كتحليق قاذفة بي52 قرب الحدود بين الكوريتين «اثار قلق كوريا الشمالية ودفعها الى انتهاج سياسة حافة الهاوية في المجال النووي».

وتطرقت محادثات المسؤولين التي استمرت لخمس ساعات تقريبا الى منطقة جنوب بحر الصين الاستراتيجية حيث تشيد بكين جزر اصطناعية قادرة على استيعاب قدرات عسكرية في مياه متنازع عليها.

واكدت الصين سيادتها على كل المنطقة تقريبا واصبحت بالتالي على خلاف مع جيرانها كالفيليبين وفيتنام وماليزيا وسلطنة بروناي وتايوان.

وقالت واشنطن ان مشاريع الصين تهدد حرية الملاحة وارسلت سفنا حربية وطائرات لاظهار بانها لن تقبل بتغيير الوضع القائم.

وقال كيري «على البلدين تجنب دوامة من انعدام الثقة والتصعيد تساهم في زعزعة الاستقرار» في المنطقة مضيفا ان الجانبين اتفقا على درس الامكانات للتوصل الى حل «عبر القنوات الدبلوماسية».

سويسرا تطالب بالإفراج عن مخطوفة في مالي بدون شروط

المخطوفة بياتريس ستوكلي

جنيف – «وكالات» : طالبت سويسرا الاربعاء بالافراج «بدون شروط» عن السويسرية بياتريس ستوكلي التي خطفت في مالي مطلع يناير بايدي جهاديين مرتبطين بتنظيم القاعدة.

وذكرت وكالة الانباء الموريتانية الخاصة «الاخبار» مساء الثلاثاء انها تلقت شريط فيديو من «امارة الصحراء» وهي مجموعة مرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي تتبنى فيه خطف بياتريس ستوكلي في تمبكتو (شمال مالي) ليل 7–8 يناير.

وقال متحدث باسم الخارجية السويسرية الاربعاء لوكالة فرانس برس انه «على علم بشريط الفيديو».

واضاف «طلبت سويسرا الافراج بدون شروط عن المواطنة المخطوفة» رافضا كشف ما اذا طلب دفع فدية.

واوضحت الوكالة ان المجموعة طالبت بـ «اطلاق سراح كل معتقلي التنظيم في مالي وكذلك قيادي يدعى احمد ولد الفقي ويكنى بابي تراب وهو معتقل لدى محكمة العدل الدولية» في لاهاي.

وستوكلي (40 عاما) التي تؤكد ايمانها المسيحي، تقوم بنشاطات اجتماعية في تمبكتو وقد خطفت مرة اولى عام 2012.

واطلق سراحها بعد عشرة ايام بفضل وساطة قامت بها بوركينا فاسو مع تنظيم انصار الدين الذي كان يسيطر على تمبكتو حينها. ورغم تحذيرات الحكومة السويسرية عادت واقامت في المدينة في يناير 2013 بعد طرد الجهاديين منها بفضل تدخل عسكري دولي قادته فرنسا.

وقالت الوزارة السويسرية التي شكلت خلية ازمة فور خطف ستوكلي، انها على اتصال باقاربها والسلطات المالية.

وذكرت بانها وجهت منذ الاول من ديسمبر 2009 توصية للرعايا السويسريين بسبب مخاطر التعرض للخطف.

وزيرة العدل الفرنسية تقدم استقالتها

كريستيان توبيرا

باريس – «وكالات» : قدّمت وزيرة العدل الفرنسية كريستيان توبيرا صبيحة اليوم الأربعاء استقالتها عقب تفاقم الخلافات مع رئيس الحكومة مانويل فالس والطاقم الحكومي بشأن قضية نزع الجنسية عن مرتكبي أعمال تهدد الأمن الوطني.

وتأتي هذه الاستقالة في اليوم الذي يقدم فيه الوزير الأول مانويل فالس أمام النواب النص النهائي لمشروع التعديل الدستوري بشأن حالة الطوارئ ونزع جنسية مرتكبي «الأعمال الإرهابية»، وهو ما أعلنت وزيرة العدل في مناسبات عديدة عن معارضتها له.

وسبق أن أبدت كريستيان توبيرا معارضتها لهذا المشروع، وقالت في تصريحات سابقة إن «مسألة سحب الجنسية موجودة أصلا في القانون المدني الفرنسي بالنسبة للأشخاص الذين يرتكبون جرائم خطيرة جدا، وفي حالات يحددها القانون بدقة، وبالتالي فما جدوى وضع قرار جديد؟».

وكتبت الوزيرة المستقيلة في حسابها على تويتر «أحيانا، أن تقاوم يعني أن تبقى، وأحيانا نعني المقاومة المغادرة من أجل الكلمة الأخيرة للأخلاق والقانون».

وخلف توبيرا على رأس وزارة العدل جان جاك أورفواس (56 عاما)، وهو خبير في القضايا الأمنية ويترأس إلى اليوم لجنة القوانين في البرلمان الفرنسي.

وزير الدفاع الإسرائيلي: «داعش» تتعمت بالمال التركي مقابل النفط

وزير الدفاع الإسرائيلي موشي يعلون

الأراضي المحتلة – «وكالات»: اتهم وزير الدفاع الإسرائيلي تركيا بشراء النفط منذ زمن طويل من تنظيم الدولة الإسلامية، الذي يستخدم المال الذي يحصل عليه من ذلك لتمويل مسلحيه.

وقال موشي يعلون، متحدثا للصحفيين في البنا، إنه أمر «يرجع لتركيا، للحكومة التركية، للقيادة التركية، لأن تقرر ما إذا أرادت أن تكون جزءا من أي تعاون لقتال الإرهاب، لكن الأمر ليس كذلك حتى الآن».

وشدد الوزير الإسرائيلي في مؤتمر صحفي بعد لقائه نظيره اليوناني بانوس كامينوس «كما تعلمون، فإن داعش (تنظيم الدولة الإسلامية) يتنعم بالأموال التركية التي تدفع مقابل النفط منذ فترة طويلة جدا. وآمل أن ينتهي ذلك».

ويقول مراسلون إن هذه التصريحات قد تقوض محاولات رأب الصدع بين تركيا وإسرائيل بعد سنوات من القطيعة بينهما.

وقد نفت تركيا سماحها بعمليات تهريب نفط من المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، عندما اتهمتها روسيا في وقت سابق بذلك.

وكانت الولايات المتحدة رفضت الشهر الماضي الاتهامات الروسية بتواطؤ الحكومة التركية وعائلة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع تنظيم الدولة الإسلامية في عمليات تهريب النفط.

اتهمت روسيا الحكومة التركية وعائلة الرئيس التركي أردوغان بالتواطؤ مع تنظيم الدولة الإسلامية في عمليات تهريب النفط

بعد أن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية قال الشهر الماضي إن التنظيم يبيع النفط الخام إلى وسطاء ضالعين بدورهم في عمليات تهريب النفط عبر الحدود إلى تركيا.

واتهم يعلون تركيا بالسماح «لجهاديين بالسفر من أوروبا إلى سوريا والعراق والعودة منهما، ضمن شبكة داعش الإرهابية، وآمل أن يتوقف ذلك أيضا»، بحسب نص من وزارة الدفاع الإسرائيلية وزع على الصحفيين باللغة اليونانية.

وقد مني الجهود لتطبيع العلاقات بين تركيا وإسرائيل بانتكاسة إثر تصريح لوزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، قال فيه إنه ليس ثمة اتفاق بشأن مطالب أنقرة بتعويضات عن مقتل 10 ناشطين أتراك على متن سفينة مساعدات كانت متوجهة لكسر الحصار الإسرائيلي على غزة.

وكان مسؤولون إسرائيليون وأتراك، رفيعو المستوى، التقوا في ديسمبر في محاولة لرأب الصدع في العلاقات بين البلدين، ما رفع الآمال حينها بتقدم في المفاوضات بشأن استيراد إسرائيل للغاز الطبيعي من تركيا، وبشكل خاص بعد أن ساءت العلاقات بين تركيا وروسيا على خلفية الصراع الدائر في سوريا.

مطالب بمعاقبة سلفاكير ومشار بجنوب السودان

سلفاكير ميارديت

واشنطن – «وكالات» : أوصى فريق من خبراء الأمم المتحدة مجلس الأمن بفرض عقوبات على رئيس جنوب السودان وزعيم المتمردين واثنين من المسؤولين العسكريين، بالإضافة إلى فرض حظر على الأسلحة التي تغذي الحرب الأهلية في البلاد.

ورفعت لائحة من أربعة أسماء إلى مجلس الأمن في ملحق لتقرير الخبراء، فيها اسما سلفاكير ميارديت ورياك مشار، إضافة إلى رئيس الأركان بول مالونغ ورئيس جهاز الأمن الداخلي أكول كور، المتهمين بتجاوزات خطيرة، حسب ما قال دبلوماسيون.

ويعود الأن إلى لجنة العقوبات دراسة هذه التوصيات، حيث تصل العقوبات إلى تجميد ودائع والمنع من السفر.

وكانت الأمم المتحدة أصدرت في يوليو عقوبات بحق ستة قادة –ثلاثة من كل فريق– ولكن لم يكن لها أي تأثير.

وأوضح تقرير الخبراء أن سلفاكير ومشار مسؤولان عن معظم أعمال العنف التي وقعت منذ بدء النزاع قبل عامين.

وأضاف التقرير «توجد أدلة واضحة ومقنعة بأن معظم أعمال العنف التي وقعت خلال الحرب –ومن بينها اعتداءات على مدنيين وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان– ارتكبت بأوامر من المسؤولين في أعلى مستوى في الحكومة والمعارضة، وأن هذين المسؤولين على علم بها».

وبحسب الأمم المتحدة، فإن أكثر من 2.3 مليون شخص فروا من منازلهم بسبب الحرب والمجاز والقطاعات، كما أن البلاد مهددة بالمجاعة.

ويعيش أكثر من مئتي الف مدني في جنوب السودان في سبع قواعد للأمم المتحدة عبر البلاد.

إدانة أممية لإقرار الدانمارك التضييق على اللاجئين

البرلمان الدانماركي

واشنطن – «وكالات» : أدانت الأمم المتحدة التعديلات المثيرة للجدل التي أدخلها البرلمان الدانماركي على قوانين اللجوء بهدف التضييق على طالبيه، كما أبدت منظمات حقوقية أسفها لهذه التعديلات.

وقال متحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أمس الثلاثاء في نيويورك «ينبغي معاملة الناس الذين عانوا الكثير وفروا من الصراعات والحروب بتعاطف واحترام مع الحفاظ على كل حقوقهم كلاجئين».

من جهتها، رأت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن التعديلات الجديدة من شأنها أن «تغذي الخوف وكراهية الأجانب».

وكان البرلمان الدانماركي أقر بالأغلبية مجموعة من القوانين التي تفرض إجراءات تهدف إلى إثناء اللاجئين عن طلب اللجوء بالبلاد، وتشمل هذه التعديلات مصادرة مقتنياتهم الثمينة لدى وصولهم البلاد، وتقليص الحقوق الاجتماعية المقدمة لهم، وتمديد آجال لم الشمل.

ويهدف قانون مصادرة المقتنيات الذي قدمته الحكومة للبرلمان إلى إجبار اللاجئين على تحمل تكاليف ونفقات إقامتهم قبل البت في طلباتهم.

وأبدت المنظمات الدولية أسفها للقيود الخاصة بلمّ الشمل التي من شأنها أن تدفع المهاجرين إلى اصطحاب أطفالهم معهم في طريق المنفى المحفوف بالمخاطر، وقالت إنها تتعارض مع التزامات الدانمارك الدولية.

ووصفت تنظيمات يسارية وأنصار البيئة في الدانمارك التعديلات بأنها تذكي الروح القومية في البلاد.

وتعد هذه الخطوة أحدث المؤشرات على تراجع الترحيب باللاجئين، مع استمرار فرار أعداد كبيرة منهم من الحرب في أفريقيا والشرق الأوسط بحثا عن حياة أفضل في أوروبا.

ويحذر ناقدون من أن القانون الجديد بشأن تمديد لمّ الشمل –من عام إلى ثلاثة أعوام، والذي يمس حسب بعض التقديرات واحدا من كل خمسة لاجئين– سيصل إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ، حيث أعلنت عدة منظمات حقوقية عزمها دعم دعوى للاجئين بهذا الشأن أمام المحكمة الأوروبية.

يشار إلى أن الدانمارك ليست الدولة الأوروبية الوحيدة التي لجأت إلى مصادرة مقتنيات اللاجئين، فقد تكرر ذلك في السويد وسويسرا.

وتعد الدانمارك ضمن أكثر عشر دول داخل الاتحاد الأوروبي استقبالا للاجئين، لكن أعداد اللاجئين الذين تستقبلهم تراجعت منذ التفتيش الذي اعتمدته مؤقتا على حدودها مع ألمانيا مطلع العام الحالي.